أثر قيام الدول وسقوطها في التطور الديمغرافي بالمغرب في العصر الوسيط (دراسة حالة)

ابـراهيـم القـادري بوتشيـش
كليـة الاداب – مكناس–

Ibrahim Kadiri-Boudchiche

Impact de l'avènement des états Maghrébins et de leur décadence sur l'évolution démographique au Moyen-Age (Etude d'un cas)

Résumé :
Etude des rapports entre l'avènement et la décadence des états du Maghreb au Moyen-Age, et la croissance démographique. Le cas des Almoravides.

The influence of the rise and fall of the Moroccan dynasties on the demographic development in medieval Morocco

Abstract :
This study deals with the relationships between the advent and the decline of Medieval Maghrebi dynasties on the one hand and demographic growth on the other, focusing on the Almoravids.

كنانيـــش: منشـــورات كليـــة الآداب - وجـــدة. 1999 ص. 41 - 52

أثر قيام الدول وسقوطها في التطور الديمغرافي بالمغرب في العصر الوسيط (دراسة حالة)

لا تزال الدراسات التاريخية المغربية في الحقل الديموغرافي تتميز بالمحدودية والابتسار، رغم أهمية هذا الحقل المعرفي في فهم آليات التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المغربي. ويبرز هذا التقصير واضحا عند مقارنتها بالدراسات الأوربية التي اتخذت منحى تصاعديا في هذا المجال، إذ أصبحت إحصائيات السكان وتوزيعهم حسب الأعمار والجنس والمدن والأنشطة المهنية تشكل عنصرا جوهريا في بنية البحث التاريخي الخاص بأوروبا الوسيطية.

ويخيل إلينا أن سبب هذا القصور يعزى -فيما يتعلق بتاريخ المغرب الوسيط على الأقل- إلى استحالة العثور على الوثائق الإحصائية. فإذا كانت الأرشيفات الأوروبية سواء في بلديات المدن أو الكنائس أو المؤسسات الإدارية الأخرى لا تزال تحتفظ ببعض الوثائق التي تفيد في هذا المجال -وهو ما حفز الباحثين الغربيين على تناول الإشكاليات الديموغرافية عن كثب [1] -، فإن الأرشيف المغربي يكاد يخلو بالمرة من أي مستند يرتكز عليه الباحث، وهو أمر يرد فيما نرى إلى عدم توافر تقنيات إحصائية في الحقبة الوسيطية لرصد عدد السكان، ومن ثم لا نقصر المسؤولية على المؤرخين فحسب، بل إن عدم تطور الإدارة المغربية آنذاك كان له ضلع في العجز عن تقديم إحصائيات ولو تقريبية. وقد تكون كثرة أعداد السكان في بنية إدارية قبلية لم تسمح بضبطهم سياسيا فبالأحرى إحصائهم، سببا من أسباب هذه المعضلة. وقد عبّر ابن خلدون [2] عن ذلك بقوله إن « هؤلاء البربر جيل وشعوب وقبائل أكثر من أن تحصى »، مما يؤكد أن الإمكانيات المتاحة في العصر الوسيط لم تكن قادرة على توفير إحصائيات حول عدد السكان، لذلك فإن أقصى ما يمكن أن يتوصل إليه الدارس لا يتعدى نصوصا تتضمن بعض « الأرقام التقريبية التي قد تساعد في إضاءة بعض المساحة من هذا الجانب المعقد في الدراسات التاريخية المغربية الوسيطية.

والجدير بالملاحظة أن هذه الأرقام التقريبية تتناثر في طيات المصادر التاريخية و تتناسل بين أقلام المؤرخين بحجم أكبر خلال فترتين أساسيتين: مرحلة قيام الدول ثم مرحلة انهيارها. غير أن الطابع المميز للفترتين يتجلى في اشتراكهما معا في سمة النقص الديموغرافي. أما خلال الفترة الممتدة

بينهما، فيعود التوازن الديموغرافي نتيجة سيادة الأمن والاستقرار، لكن النصوص تقل نسبيا خلال هذه المرحلة.

ولاشك أن المتأمل في النصوص الإحصائية المتاحة يستشف أن قيام الدول المغربية ثم انهيارها بعد ذلك يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في عملية التطور الديموغرافي، وآية ذلك أن تكوين الدول عادة ما يأتي عقب أزمات وكوارث تعصف بأرواح عدد كبير من السكان. كما أن مرحلة هرمها وتداعيها غالبا ما تشهد حروبا ومجاعات وأوبئة يتمخض عنها خلل في التوازن الديموغرافي.

تأسيسا على هذه القواعد النظرية، يحاول الباحث في هذه الدراسة التطبيقية اتخاذ الدولة المرابطية أنموذجا للبرهنة على صحتها انطلاقا من صنفين من النصوص المتداولة في المصادر:

1. نصوص انطباعية:

نقصد بذلك النصوص التي لا تنطق بلغة الأرقام، لكنها تعطي انطباعا تشكل في ذهنية المؤرخ، وغالبا ما تكون مفيدة في معرفة حجم ساكنة المغرب كثرة أو قلة، رغم أنها لا تفصح عن أرقام إحصائية. ومع أن هذه النصوص تتسم بالعمومية وعدم الدقة، لكنها تكشف عن الخطوط العريضة للتطور الديموغرافي.

في هذا السياق تأتي نصوص المؤرخين والرحالة والبلدانيين لإعطائنا بعض التصورات «الكروكية» للوضع الديموغرافي في المغرب لحظة قيام دولة المرابطين. ولعل أول مناسبة أشارت فيها المصادر إلى هذه الحالة جاءت في سياق تناولها خبر حج يحيى بن إبراهيم الجدالي ولقائه في القيروان بالشيخ المالكي أبو عمران الفاسي. ففي هذا اللقاء دار حوار بين الجانبين لم تفت الفرصة على المؤرخين لتسجيله. ولحسن الحظ فإن إحدى محاور ذلك الحوار بين الزعيمين دار حول الأحوال الديموغرافية في قبائل صنهاجة الصحراء؛ فبعد أن سأل أبو عمران محاوره عن بلده وأحواله، أخبره بسعتها «وما فيها من الخلق»[3]، وهو نفس الانطباع الذي سجله صاحب كتاب الاستبصار حين أكد أن «فيها خلق كثير»[4]. والنصان معا يحملان دلالة واضحة عن التكاثر السكاني بهذه المنطقة، وهو أمر لا يثير الشك إذا علمنا أن القبائل كانت تعتد بكثرة أفرادها، وأن أعرافها كانت تسمح بتعدد الزوجات، وما يتمخض عن ذلك من كثرة النسل، وهذا ما يفسر

المعارضة الشديدة التي لقيها الداعية المرابطي عبد الله بن ياسين عندما حاول أن يفرض في إطار برنامجه الإصلاحي حصر عدد الزوجات داخل القبائل الصنهاجية في أربع، جريا على ما يقتضيه الشرع الإسلامي [5].

وإذا كانت هذه النصوص التي تعبّر عن الوضع الديموغرافي قبيل قيام دولة المرابطين تشهد على كثرة عدد السكان في المغرب الجنوبي، فثمة نصوص انطباعية أخرى تعكس ما أصاب البنية السكانية من خلل مع قيام دولة المرابطين نتيجة الحروب المضنية التي خاضوها مع قبائل مغراوة وبني يفرن المنهارة. فبعد استيلائهم على سجلماسة، تؤكد الروايات التاريخية أنهم نكلوا بأهلها «وقتلوا خلقا كثيرا» [6]. أما تادارت الموجودة قرب نهر ملوية فقد بلغت شدة بطش الجيوش المرابطية بأهلها أنه «لم يبق فيه بقية» [7]، وهو نص يعبر بوضوح عن إخلاء مدينة بأكملها من ساكنتها إذا ما اعتبرنا الرواية صحيحة.

بيد أن أوضح نموذج للنقص السكاني وإفراغ منطقة بأكملها يتجلى فيما قام به المرابطون في منطقة تامسنا التي كانت تحت سلطة البرغواطيين. فالراجح أن هذه المنطقة كانت قبيل قيام الدولة المرابطية تشهد نموا ديمغرافيا كبيرا عبّر عنه أحد المؤرخين بقوله بأن قبائل برغواطة «أم لا تحصى» [8]. لكنها تحولت مع دخول المرابطين إليها إلى منطقة مهجورة من السكان، وبقيت كذلك إلى أن أعاد تعميرها الخليفة الموحدي يعقوب المنصور [9]. وتذكر بعض المصادر الصورة المروعة لعمليات الإبادة الجماعية التي تعرض لها السكان بما فيهم الأطفال الرضع. وحتى الذين حاولوا النجاة من سيوف الملثمين وعبروا نهر أبي رقراق، سرعان ما أبيدوا بعد أن علم والي فاس بفرارهم، فعقد هدنة من الزناتيين ليتفرغ لحصد رؤوسهم [10].

يتضح مما سبق أن حروب المرابطين مع خصومهم في محاولة لتثبيت كيانهم قد أسفر عن خلل في التوازن الديموغرافي، وإن كان بنسب متفاوتة حسب المناطق، لكنه يؤكد مع ذلك مقولة أن قيام الدولة يؤثر سلبا على النمو الديموغرافي، هذا دون احتساب ما تخلفه الكوارث الطبيعية من وفيات تؤدي إلى نقص في عدد السكان، وفي هذا السياق يتحدث ابن أبي زرع [11] عن زلازل عنيفة ضربت المغرب مرات متتالية من أول ربيع الأول إلى آخر جمادى الثانية من سنة 472 هـ «ومات فيها خلق كثير تحت الردم».

وعلى نفس المنوال يزداد النقص الديموغرافي تعاظما مع مرحلة هرم الدول. وقد فطن ابن خلدون [12] ببراعته وحسه الاجتماعي إلى هذه الحقيقة ففسّرها بانقباض الناس عن الإنتاج بسبب ما يقع من العدوان في الأموال والجبايات وكثرة الفتن والاضطرابات التي غالبا ما تنتشر في أواخر عمر الدول.

ويؤكد الواقع التاريخي انطباق هذه القاعدة بالتمام والكمال على دولة المرابطين، ولا غرو فإن حروبها مع خصومها الموحدين كانت في مقدمة العوامل التي ساهمت في نقص عدد السكان. وفي هذا الصدد تكشف المصادر عن الأعداد الهائلة من الرعايا الذين لقوا مصرعهم جراء هذه الحروب؛ وحسبنا ما تذكره إحدى الروايات عن الموحدين الذين قتلوا في حصن واحد ما يربو عن عشرين ألف [13]، بل لم يتورع الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي عن إحراق مدينة برمتها، وهي رواية لا يتطرق إليها الشك لأنها صادرة من مؤرخ موال للموحدين [14]. وفي نفس المنحى يذكر ابن غازي [15] بنوع من الحسرة والمرارة أن الجيش الموحدي دخل إلى مدينة مكناسة وبطش بسكانها بطشا جماعيا وأتى على الأخضر واليابس حتى بقيت المدينة «خالية إلا من فلّ من الموت قتلا وجوعا».

ولم يكن سكان مدينة مراكش في وضع يحسد عليه، ذلك أن عددا كبيرا من الوفيات حصل تحت طائلة المجاعة التي سببها الحصار الموحدي لهذه المدينة [16]. وقد عبّر أحد المؤرخين عن هذه الكارثة البشرية التي أضعفت العدد السكاني لهذه المدينة بقوله إنه «قتل عدد لا يحصى من عامتها» [17]. ولم يكن سكان مدينة تزنيت أكثر حظا إذ أن الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي «حرق كل شيء دون أن يرحم سنا ولا جنسا» [18].

وإذا كان دور الحروب في إحداث النقص السكاني مسألة لا يرقى إليها الشك كما أثبتت النصوص السالفة، فإن دور المجاعات والكوارث الطبيعية لا تقل أهمية في هذا المجال. نجد مصداقا لهذه الظنون ما تناولته المصادر من أخبار المجاعات والسنوات العجاف التي عصفت بالمغرب في مرحلة هرم دولة المرابطين وما نجم عن ذلك من وفيات. فمنذ سنة 498 هـ «تناهى القحط في بلاد الأندلس والعدوة حتى أيقن الناس بالهلاك» [19]. وللعبارة الأخيرة مغزى عميق في الربط بين

القحط وحدوث الوفيات، إذ غالبا ما كان القحط وما يتبعه من مجاعة يتسبب في حصد أرواح العديد من ساكنة المغرب. ويستشف من خلال النصوص كذلك أن مدينة فاس شهدت جفافا إبان سنتي 524 و 525 هـ [20]. كما عصفت بالمغرب برمته مجاعة رهيبة طيلة سنتي 526 و 527 هـ [21]. وكان حصار المدن يرفع من إيقاع المجاعات، وبالتالي عدد الوفيات، فعند حصار الموحدين لمكناسة اضطر الناس إلى «أكل خسيس الحيوان حتى عدم كل ذلك وهلك الناس قتلا وجوعا» [22]. وغني عن القول إن كل مجاعة كانت تعقبها أوبئة تؤدي غالبا إلى الموت [23]. وكان المستضعفون أكثر عرضة للوفاة، وهو ما عبّر عنه ابن عذاري [24] بصريح العبارة في معرض حديثه عن محنة المحاصرين في مراكش بقوله: «وكثر الموتى في الضعفاء»، وهو نفس ما ذهب إليه ابن غازي [25] حين ذكر أنه أثناء حصار مكناسة نقل والي المرابطين يدر بن ولجوط وجوه الناس وأثرياءهم إلى حصن تاكررات للاحتماء به، وترك الشرائح الدنيا من الرعايا عرضة للموت. أما أبو بكر بن العربي فيعطينا صورة مؤلمة عمّا عاناه هؤلاء المستضعفون من أوبئة أعقبت مجاعة سنة 536 هـ بقوله متحدثا عن مدينة أغمات: «كنت بإيلان – أغمات – في مجاعة خمس وست وثلاثين وخمسمائة وقد ضاقت الأرض برحبها على المساكين وسادت بعطفي شرقه وغربيها على المحتاجين، فحشرت إلينا منهم زمر عمهم الوباء» [26].

فضلا عن المجاعات، ساهم عامل طبيعي آخر في النقص السكاني، ويتعلق الأمر بالفياضانات وما خلفته من هلاك للطاقة البشرية؛ وفي هذا الصدد يتحدث أحد المؤرخين [27] عن فيضانات سببتها سيولات الأنهار سنة 537 هـ. ومما يؤكد العلاقة بين الفيضانات وما تسببه من وفيات ما ورد في سياق حديث الحميري [28] عن نهر تانسيفت: «ويحمل في زمن الشتاء بسيل كبير فلا يبقي ولا يذر».

من حصيلة ما سبق يتضح تأثير قيام الدول وسقوطها في رسم منحنيات التطور الديموغرافي، فعادة ما يصاحب هذه الأحداث الجسام حروب ومجاعات وكوارث تؤدي إلى خلخلة التوازن الديموغرافي. وإذا كانت النصوص التي وظفناها في القسم الأول من هذا البحث تكتفي بتصوير حجم النقص الديموغرافي، فإنها لا تفصح البتة عن أرقام دقيقة تساعد في تقدم البحث التاريخي، ومن ثم تأتي أهمية الصنف الثاني من النصوص التي سنعرض لها في القسم الثاني من هذا البحث.

ثانيـــا: نصوص رقمية.

تتميز هذه النصوص بأنها أكثر أهمية لما تتضمنه من أرقام إحصائية تقريبية، خاصة إذا التزم الباحث بمراجعتها ومقارنتها تجنبا للسقوط في مزالق مبالغات المؤرخين.

والحق أن بعض المصادر التاريخية تتضمن بين طياتها بعضا من هذه النصوص الرقمية التي يمكن للباحث استثمارها من خلال فرضيات موضوعية وتحليلية للوصول إلى نتائج أقرب إلى الدقة.

فمنذ بداية تكوين الدولة المرابطية تشير المصادر –ولو بكيفية عفوية– إلى عدد الوفيات الذي نجم عن حروب المرابطين مع خصومهم. فخلال الفتح الثالث لمدينة فاس والذي تم سنة 462 هـ، يذكر ابن أبي زرع[29] إن المرابطين قتلوا من قبائل مغراوة وبني يفرن ما يزيد عن 20 ألف شخص، حتى اتخذت أخاديد جماعية لدفنهم[30]. وكما يلاحظ فإن هذا الرقم في حد ذاته ليس دقيقا دقة كاملة، بل هو تقريبي، لكننا نستطيع مع ذلك أن نفترض أنه كان ما بين 20 ألف و21 ألف من الوفيات.

وفي منطقة تامسنا يقدم الحسن الوزان[31] رقما عن عدد الوفيات التي أعقبت حروب سكانها مع المرابطين فيحدده بمليون نسمة ما بين الرجال والنساء والأطفال، لكننا لا نعرف المصادر التي استقى منها هذا الرقم الذي قد يشم فيه بعض المبالغة، وإن كان بذلك أراد أن يعبر عن الإبادة الكلية لسكان هذه المدينة من طرف جيوش الملثمين.

وثمة نصوص رقمية تشير إلى إعادة التوازن الديموغرافي مع استقرار الدولة المرابطية وسيادة الأمن بعد تثبيت كيانها. فبعد تأسيس مراكش، بدأ عدد سكانها في التكاثر مع استقطاب العديد من العناصر الأندلسية والمشرقية والروم والسودان والأتراك حتى بلغت مائة ألف كانون[32]. ولا تعوز الباحث بعض الإحصائيات حول العناصر الجديدة التي وفدت على المدينة. فعلاوة على الإحصائيات الرسمية حول وجود ألفي سوداني في بلاد يوسف بن تاشفين[33]، وأربعة آلاف محارب من نفس الجنس شاركوا في معركة الزلاقة[34]. يخبرنا الإدريسي[35] أنه كان يباع من السودانيين في المغرب «أمم وأعداد لا تحصى»، وهو نص ينهض قرينة على كثرتهم. وهناك نص آخر يلقي الضوء على كثرتهم العددية ورد عند مؤرخ آخر [36] يذكر فيه أن الأمير المرابطي علي بن يوسف قسط على الرعية ممن يمتلكون السودانيين لخدماتهم المنزلية وغيرها للمساهمة بهم في

الجهاد، وأن قسط فاس وحدها بلغ 3.000 سوداني. فإذا افترضنا أن عشرة مدن قدمت ما يقارب هذا العدد، فإن العدد المقسط سيكون ثلاثة آلاف، وهو رقم لا يعكس إلا الجزء المقسط، بينما يكون عددهم الحقيقي أكبر من ذلك دون شك، إذ لم يكن يخل من بيوتات الأرستقراطية منهم لاستعمالهم خدما.

أما بالنسبة لعنصر الروم فلدينا إحصائية دقيقة عنهم في بداية تأسيس الدولة المرابطية إذ أن عددهم بلغ 250 نسمة[37]، لكنه سرعان ما ارتفع بعد ذلك إذ بلغ في مدينة مكناسة وحدها ثلاثة آلاف[38].

بيد أن النصوص تكشف عن تناقص في عدد السكان سواء البربر أو العناصر الوافدة إبان المرحلة الأخيرة من عصر الدولة المرابطية، وحسبنا أن ما قتل من السودانيين في معارك المرابطين مع الموحدين بلغ ثلاثة آلاف سوداني حسب تقدير ابن القطان[39]، كما بلغ عدد القتلى أثناء اقتحام الجيوش الموحدية لمراكش 70 ألف قتيل[40].

وإذا كانت هذه النصوص تنهض حجة على أثر قيام الدول وانهيارها في الإخلال بالتوازن الديموغرافي، فإنها لا تفصح بشكل جليّ عن رقم إحصائي للسكان. لكن ثمة نصوص قد تسد هذه الثغرة ولو بكيفية تقريبية.

فابن الخطيب[41] يذكر أن مدينة فاس إبان تأسيس دولة المرابطين كانت تضم 43 ألف نسمة قتل منهم 7 آلاف، وبالتالي يصبح عدد سكانها 36 ألف نسمة. لكن نص ابن الخطيب يتناقض مع ما ذكره ابن أبي زرع[42] من أن وفيات سكان مدينة فاس جراء دخول المرابطين إليها بلغ 20 ألف، فإذا ما صحّ هذا الرقم، فإن عدد سكان فاس يكون قد بلغ سنة 462 ألف نسمة، وهو ما نرجحه لأن عنف وبطش المرابطين كان شديدا، مما أسفر عن هلاك حوالي نصف سكان المدينة. أما مراكش فقد وصل عدد سكانها حسب الإحصائية التي يقدمها الوزان إلى مائة ألف كانون[43] وهو ما يترجمه مارمول ترجمة رقمية فيجعله 100 ألف نسمة[44]. لكن الراجح أن مصطلح «كانون» يعني الأسرة المتكونة من حوالي خمسة أفراد في المعدل، وهذا ما حدا بأحد الدارسين[45] إلى القول بأن مراكش كانت مدينة مليونية، وهو رقم نعتقد أنه يتضمّن بعض المبالغة،

وحتى لو افترضنا أن الكانون يعني الأسرة المتكونة من خمسة أفراد، فإن سكان العاصمة المرابطية يكون قد وصل في عهد علي بن يوسف إلى 500 ألف نسمة، وهو رقم يبدو أنه يتجاوز الحد العادي خاصة إذا قارناه بعدد سكان المدن الأخرى، فقد أسلفنا القول بأن مدينة فاس بلغت قبل الاجتياح المرابطي 36 ألف نسمة. كما أن تلمسان التي عرفت ازدهارا واسعا لم تتجاوز 80 ألف نسمة. أما أغمات التي وصفت بأنها آهلة بالسكان إلى درجة أنها ضاقت على أهلها فلم تتجاوز 7 آلاف دار أي حوالي 35 ألف نسمة. وقد اعتبر الحسن الوزان أن مدينة تاوريرت التي بلغ عدد سكانها 15 ألف نسمة مكتظة بالسكان، فكيف نقبل برقم المليون أو حتى نصف مليون بالنسبة لمراكش، فالأغلب على الظن أن مائتي ألف هو الرقم المقبول والأقرب إلى الصواب. ومما يدعم هذا الاستنتاج ما ذكره صاحب «الحلل الموشية» عن عدد الوفيات بين سكان مراكش إبان الحصار الموحدي إذ جعله أكثر من 120 ألف[46]. فإذا أضفنا إلى ذلك ما تجمع عليه النصوص حول قسوة الموحدين وبطشهم بمعظم سكانها أمكن قبول رقم 200 ألف نسمة حيث أن 70 ألف يمثل 6/10 هذا الرقم المفترض. فلو كان عدد السكان يصل إلى المليون لكان الرقم الذي أمدنا به هذا المؤرخ أكبر من ذلك بكثير.

وثمة نصوص رقمية أخرى تمدنا بها المصادر حول مدن مغربية أخرى: فمدينة أغمات بلغت إبان دخول المرابطين إليها سبعة آلاف دار، فإذا افترضنا أن معدل كل دار بلغ خمسة أفراد كما يتبين من خلال نوازل الفترة المرابطية[47]، فإن عدد سكانها يكون قد بلغ 35 ألف نسمة، وهو يتقارب مع ما ذكره مارمول حين جعله 40 ألف[48]. لكن هذه المدينة سرعان ما عرفت تناقصا في عدد ساكنتها بعد تأسيس مراكش. أما تلمسان فقد عرفت نموا ديموغرافيا في عهد يوسف بن تاشفين إذ بلغت 16 ألف دار، أي حوالي 80 ألف نسمة[49]، في حين ظل سكان تاوريرت ثلاثة آلاف كانون، أي حوالي 15 ألف نسمة[50].

وعلى العموم يمكن تقدير عدد سكان بعض المدن المغربية بصورة تقريبية على الشكل التالي:

المدينة	عدد السكان	المصدر المعتمد	ملاحظات
مراكش	200.000 نسمة	وصف إفريقيا للحسن الوزان، ج1 ص. 113، وإفريقيا لمارول. ج2 ص. 47، مع مقارنة ذل بمصادر أخرى.	تم اعتماد هذا الرقم استنتاجا من هذه المصادر ومقارنتها فهو رقم تقريبي أقرب إلى الصحة.
فاس	36.000 نسمة	أعمال الأعلام لابن الخطيب، ج. 3 ص. 236.	بعد طرح عدد الوفيات من العدد الإجمالي.
تلمسان	80.000 نسمة	إفريقيا لمارمول، ج.2 ص. 302.	تقريبي.
أغمات	35.000 نسمة	إفريقيا لمارمول، ج.2 ص. 61.	تناقص هذا العدد مباشرة بعد تأسيس مراكش.
تاوريرت	15.000 نسمة	وصف إفريقيا للوزان، ج.1 ص. 272.	في الأصل 3.000 كانون.

حصيلة القول إن هذين الصنفين من النصوص الانطباعية والرقمية رغم أهميتها في إضاءة الجوانب المعتمة من التاريخ الديموغرافي، فإنها تبقى تقريبية فحسب، ولا ترقى إلى المستوى الحقيقي للإحصائيات الدقيقة التي تعكس واقع عدد سكان المغرب خلال العصر المرابطي، لكنها مع ذلك تحمل بعض الدلالات حول التطور الديموغرافي، وتسهم في رسم منحيات هذا التطور الذي يبدو أنه سار على قاعدة انخفاض عدد السكان في بداية تأسيس الدولة المرابطية وارتفاعه إبان فترة توطيد حكمها، ثم انخفاظه من جديد في مرحلة هرمها وضعفها. ونعتقد أن هذا المسار «البيولوجي» قد ينطبق على جميع الدول المغربية في العصر الوسيط، وتلك فرضية تحتاج إلى أبحاث لتأكيد صحتها.

الهوامش:

1 – كنماذج لهذه الدراسات أنظر على سبيل المثال:

- BRATHIER: La démographie Medievale du 12 au 16 siècle.

- BOTRUCHE: Les courants du peuplement dans l'entre deux mers. A.H.E.S. Paris, 1935

2 – كتاب العبر. تحقيق: خليل شحادة، بيروت، 1981، دار الفكر، ج.6، ص. 139.

3 – الأنيس المطرب . الرباط، 1973، دار المنصور للطباعة والوراقة، ص. 122.

4 – مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد، البيضاء، 1985، دار النشر المغربية، ص.179.

2 – ابن الأثير: الكامل في التاريخ. بيروت، 1979 ،ص. 74.

6 – ابن حجر التميمي: منتهى الأعلام بوفاة الصحابة وملوك الإسلام . مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1517)، ص. 463.

7 – ابن أبي زرع: م.س، ص. 167.

2 – نفسه، ص. 167.

9 – مارمول: افريقيا. الترجمة العربية، الرباط، 1988 – 1989، طبعة المعارف الجديدة ، دار نشر المعرفة، ج.2، ص. 126.

10 – الحسن الوزان: وصف افريقيا. الترجمة العربية، الرباط، 1974، طبعة المعارف الجديدة ،دار نشر المعرفة، ج.1، ص. 155.

11 – الأنيس المطرب، ص:

12 – المقدمة. تحقيق عبد الواحد وافي، طبعة 1952، مطبعة لجنة البيان العربي، ج.2، ص. 709.

13 – ابن القطان: نظم الجمان . تحقيق : محمود علي مكي، مطبعة تطوان ،(دون تاريخ) ، المطبعة المهدية، ص. 195-196.

14 – نفسه، ص. 117.

15 – الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون. الرباط، 1952، مطبعة الأمنية، ص. 6.

16 – مؤلف مجهول: كتاب الحال الحلل الموشية. تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، البيضاء، 1979، دار الرشاد الحديثة ، مطبعة النجاح الجديدة، ص. 138 ، و ابن القطان: م.س، ص. 27.

17 – الوزان: وصف افريقيا. الترجمة العربية، الرباط، 1980، ج.1، ص. 103.

18 – مارمول: م.س، ج.2، ص. 114.

19–ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. تحقيق: ليفي بروفنسال، بيروت، 1980، ج.4، ص. 45.

20 – عن مدينة فاس انظر: ابن القطان: م.س، ص. 183.

21 – ابن الزيات: كتاب التشوف. تحقيق أحمد التوفيق، البيضاء 1984، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ص. 183.

22 – ابن غازي: م.س، ص. 9.

23 – ابن العربي: سراج المريدين . ص.9، نقلا عن: عمار الطالبي: آراء أبي بكر بن العربي الكلامية. بيروت ، (دون تاريخ) ، مطابع الشروق ، و ابن القطان: م.س، ص. 183.

24 – البيان. ج.4، ص. 100.

25– الروض الهتون. م.س.، ص.9.

26 – سراج المريدين . ورقة 9، ص. 85.

27 – البيدق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين. تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1971،، دار المنصور للطباعة، ص. 52–53.

28 – الروض المعطار. تحقيق : إحسان عباس، بيروت، 1984، (ط.2)، مكتبة لبنان، ص.540.

29 – الأنيس المطرب. م.س. ، ص. 113.

30 – الزياني: بغية الناظر والهيكل الجامع بما في التواريخ من الجوامع . (مخطوط الخزانة الحسنية رقم 2471، ص. 12.

31 – وصف افريقيا. ج.1، ص. 155.

32 – نفس المصدر والصفحة.

33 – مؤلف مجهول: الحلل...، ص. 25.

34 – ابن خلكان: وفيات الأعيان. تحقيق: إحسان عباس، بيروت ، (دون تاريخ)، دار صادر، ج.7، ص. 118.

35 – وصف افريقيا الشمالية والصحراوية. منتقى من كتاب نزهة المشتاق. نشره هنري بيريس، الجزائر، 1957، ص. 33.

36 – ابن القطان: م.س. ص. 109

. 37 – هكذا يحدده صاحب الحلل. انظر ص. 25. بينما يحده ابن عذاري ب 240. انظر :البيان، ج.4، ص. 23.

38 – ابن عذاري: البيان. (القسم الموحدي)، نشره مجموعة من الأساتذة، البيضاء، 1985، ص. 24.

39 – ابن القطان: م.س، ص. 139 ، و ابن عذاري: م.س، ج.4، ص. 84.

40 – الحلل الموشية . م.س. ، ص. 139.

41 – أعمال الأعلام. تحقيق: أحمد مختار العبادي ومحمد بن إبراهيم الكتاني، البيضاء، 1984، دار الكتاب، ص. 236.

42 – الأنيس المطرب. م.س. ، ص. 68.

43 – وصف افريقيا. م.س. ، ج.1، ص. 155.

44 – إفريقيا . م.س. ، ج.2، ص. 302.

45 – شعيرة: المرابطون: تاريخهم السياسي. القاهرة، 1969 ،(ط1)، دار الاتحاد العربي للطباعة و مكتبة القاهرة الحديثة، ص. 68.

46 – الحلل الموشية. م.س.، ص. 138.

46 – مكرر مارمول: م.س، ج.2، ص. 61.

47 – ابن رشد: نوازل ابن رشد. (مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ك 731)، ص. 273 ، وابن الحاج: نوازل ابن الحاج . (مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ج55)، ص.223 ، والقاضي عياض: ترتيب المدارك. تحقيق : سعيد أحمد أعراب، فضالة، المحمدية، 1981، ج.8، ص. 178.

48 – مارمول. م.س، ج.2، ص. 61.

49 – نفسه، ص. 302 .

50 – الوزان. م.س، ج.1، ص. 272.